

تقرير لجنة المراجعة

للجمعية العامة

للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٤ م

بِسْمِ اللَّهِ  
الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ

# تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة شركة الدريس للخدمات البترولية والنقلية (الدريس) والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في

31 ديسمبر 2024م

# تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ م

السادة / مساهمي شركة الدريس للخدمات البترولية والنقلات (الدريس)  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد,

تم اعداد هذا التقرير استنادا للمادة الثامنة والثامنون من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والتي اشارة انه يجب أن يشتمل تقرير لجنة المراجعة على تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في هذه اللائحة , على أن يتضمن توصياتها ورأيها في مدي كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة إن لجنة المراجعة هي لجنة مستقلة تنبثق من مجلس الادارة للشركة.  
اجتماعات اللجنة :

عقدت اللجنة 0 (خمسة) اجتماعات خلال العام المالي ٢٠٢٤ م :

٢٠٢٤ م					الاسم	م
١٠/٢١	٧/٢٢	٤/٢٤	١/٢٥	١/٢٢		
✓	✓	✓	✓	✓	أ. عيد بن فالح الشامري	١
✓	✓	✓	✓	✓	أ. فراج بن سعد القباني	٢
✓	✓	✓	✓	✓	أ. خالد بن محمد الخويطر	٣
✓	✓	✓	✓	✓	أ. سعد بن حمد الدريس	٤

✓ الحضور أصالة X الحضور وكالة بواسطة عضو آخر من مجلس الإدارة XX إعتذار

## المهام والمسؤوليات :

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها, والسياسات المحاسبية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين.

## التقارير المالية :

- مراجعة سياسات الشركة وممارساتها المتعلقة بالتقارير المالية والمحاسبية بما في ذلك حدوث أية تغيرات هامة فيها, ومناقشتها مع المدير المالي للشركة والمراجع الخارجي .
- مراجعة التقارير المالية السنوية التي تمت مراجعتها , وضمان جودتها إلى جانب مراجعة البيانات الصحفية التي تصدر بشأنها , ونتائج المراجعة عن العام المالي للشركة مع المراجعين الخارجيين وممثلي الإدارة المناسبين .
- مراجعة النتائج المالية ربع السنوية للشركة وما يتعلق بها من بيانات صحفية ومناقشتها مع الإدارة والمراجعين الخارجيين , وضمان جودتها قبل كشف النقاب عن مثل هذه المعلومات للعامة .
- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنويا .
- مراجعة الموضوعات الرئيسية التي تتعلق بالتقارير المالية , والجوانب التي خضعت للتقديرات ومدى تأثير المعاملات غير العادية التي تمت أثناء العام على القوائم المالية وكيفية الإفصاح عنها .
- مراجعة التعديلات الهامة الناجمة عن عملية المراجعة إذا كان هناك أي تعديلات.
- مراجعة تقييم فرض "استمرارية الشركة في مزاولة نشاطها".
- التأكد من الالتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة , والمتطلبات القانونية التي حددتها " هيئة السوق المالية " .
- التأكد من وضوح عمليات الإفصاح , والقيام بها بصورة كاملة .

## إدارة المخاطر والرقابة الداخلية :

- دراسة سلامة نظم الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية , ومراقبة مدى فاعليتها .
- دراسة مدى فاعلية عملية تحديد المخاطر الهامة لنشاط الشركة وتقييمها وإعداد التقارير عنها , وأسلوب إدارة الشركة لتلك المخاطر , ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة .
- دراسة تقارير الإفصاح المتعلقة بالرقابة الداخلية التي يتم استعراضها في تقرير مجلس إدارة الشركة الذي يقدم إلى المساهمين وفقا لشروط " هيئة السوق المالية " ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس إدارة الشركة .
- التعاون مع الإدارة والمراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين من أجل دراسة مدى كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الشركة , بما فيها الرقابة على نظم المعلومات التي تعتمد على استخدام أجهزة الحاسب وفعاليتها وتأمينها .

• التعاون مع المراجعين الخارجيين من أجل دراسة نطاق ونتائج مراجعتهم لتقييم الإدارة لنظم الرقابة الداخلية على التقارير المالية .

## المراجعة الخارجية :

- الإشراف على علاقات الشركة بالمراجعين الخارجيين.
- الإشراف على عمل مؤسسة المراجعة الخارجية التي ترفع تقاريرها مباشرة للجنة، وتكون في موضع مساءلة من لجنة المراجعة.
- رفع توصياتها إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين المراجعين الخارجيين، أو الإبقاء عليهم، أو استبعادهم.
- القيام بمراجعة مرة واحدة سنويًا على الأقل لقياس مدى فاعلية المراجعين الخارجيين وموضوعيتهم، بما في ذلك تقييم مؤهلات المراجع الخارجي وخبرته وموارده مع الأخذ في الاعتبار الشروط المهنية والرقابية المطبقة في هذا الصدد.
- التأكد من وجود خطط مراجعة مناسبة عند بداية كل دورة مراجعة سنوية جديدة.
- دراسة نطاق ومدى المراجعة السنوية التي يقوم بها المراجعون الخارجيون. وينبغي أن تتضمن الدراسة التي تقوم بها لجنة المراجعة تفسيرات المراجعين الخارجيين للعوامل التي وضعوها في الاعتبار عند تحديد نطاق المراجعة، بما في ذلك عوامل المخاطرة الرئيسية. وعلى المراجعين الخارجيين أن يؤكدوا للجنة المراجعة أنه لم يكن هناك أية قيود على نطاق وطبيعة إجراءات المراجعة التي اتبعوها.
- دراسة "خطاب الإدارة" الصادر من المراجعين الخارجيين إلى الإدارة وردها عليه.
- دراسة نتائج المراجعة للتقارير المالية، وما يتعلق بذلك من تقارير إلى جانب القيام بدراسة تقرير عن التغييرات التي طرأت خلال العام على الأسس والمبادئ المحاسبية وتطبيقاتها، إن وجدت.
- المراجعة والتأكد من استقلالية المراجعين الخارجيين.
- دراسة أية مشاكل أو صعوبات يواجهها المراجعون الخارجيون أثناء عملية المراجعة.

## المراجعة الداخلية :

- إقرار اختصاصات عملية المراجعة الداخلية.
- ضمان تمتع عملية المراجعة بما يكفي من الصلاحيات، والدعم، وإمكانية الوصول إلى العاملين بالشركة وأبنيتها وسجلاتها بما يضمن أداءها لمهام عملها دون قيد أو شرط.
- التعاون مع المراجعة الداخلية لفحص نطاق العمل المقترح للقيام بعمليات المراجعة الداخلية لأنشطة الشركة، والخطة المتعلقة بذلك.
- دراسة ما إذا كان تنظيم المراجعة الداخلية واستقلاليتها ووضعها وما يتوافر لها من موارد يكفي لكي تتمكن لجنة المراجعة من تحقيق أهدافها.
- دراسة ما توصلت إليه المراجعة الداخلية من نتائج فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية وحوكمة الشركات والتحقيقات الهامة.

- الحصول على تقارير عن أهم النتائج والتوصيات وخطط العمل التصحيحية التي تعتمزم الإدارة تنفيذها. ومراجعة مدى كفاية الإجراءات التصحيحية حيال اكتشافات المراجعة الداخلية.
- مراقبة ومراجعة فاعلية عملية المراجعة الداخلية بالشركة.
- مراجعة مدى التقدم الذي تم إحرازه في كل من برنامج المراجعة الداخلية، وما تم التوصل إليه من نتائج رئيسية، وخطط العمل حيال اكتشافات المراجعة الداخلية.
- دراسة الصعوبات الملموسة التي اعترضت سبيل عملية المراجعة، بما في ذلك القيود المفروضة على نطاق المراجعة.
- مراجعة التقارير الخاصة باختلاف الآراء بين الإدارة، والمراجعة الداخلية.
- تولى تعيين رئيس المراجعة الداخلية، أو فصله أو نقله.
- مراجعة التنسيق بين مهمة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين.
- التأكد من كفاية إجراءات تلقي وحفظ ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالمحاسبة، والرقابة الداخلية أو غيرها من موضوعات المراجعة الأخرى، ومن بينها الشكاوى السرية التي يتقدم بها الموظفون.

### تعارض المصالح والمسئوليات الأخرى :

- ينبغي على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح للجنة المراجعة ولمجلس الإدارة عن أي مصالح مالية أو شخصية في أي عقد أو صفقة تقوم لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة بدراستها للموافقة عليها. وبعد القيام بعملية الإفصاح تلك والإجابة عن أية تساؤلات قد تطرحها لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة ينبغي على العضو المعني - ما لم تطلب منه اللجنة أو مجلس الإدارة خلاف ذلك - الامتناع عن التصويت على ذلك الموضوع ومغادرة الاجتماع، إذا ما طلب منه ذلك، بينما يقوم باقي أعضاء لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة بمناقشة الأمر والتصويت عليه. ويجب أن تقوم لجنة المراجعة بإخطار لجنة الحوكمة بذلك وبما يستجد من تطورات في هذا الشأن.

- دراسة جميع صفقات الأطراف ذات الصلة كما حددتها النظم والقواعد واللوائح المطبقة.
- عمل تقييم ذاتي سنوي من أجل التحسين المستمر لمستوى الأداء.
- دراسة مدى كفاءة ودقة تلك الصلاحيات وتقييمها.
- دراسة الحالات الهامة المتعلقة بتعارض مصالح الموظفين مع مصلحة الشركة وسوء السلوك أو الاحتيال، أو أي أعمال أخرى غير أخلاقية قد يرتكبها موظفو الشركة.
- مراجعة أية قواعد تصدر خاصة بالمعايير الأخلاقية للشركة.
- مراجعة أية موضوعات قانونية معقدة قد يكون لها تأثير مادي على القوائم المالية مع المستشار القانوني سنوياً على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- دراسة البرنامج الذي وضعتته الإدارة لمراقبة الالتزام بالنظم، واللوائح وقواعد السلوك المهني والأخلاقي للشركة.

- فضلاً عن المسؤوليات المذكورة أعلاه، تأخذ لجنة المراجعة على عاتقها تنفيذ أي مهام أخرى يوكلها إليها مجلس إدارة الشركة. وتقدم للمجلس تقريراً دورياً عما قامت به اللجنة من عمليات فحص، وتوصياتها في هذا الشأن.
- تيسير الاتصال بين المدير المالي والمراجعين الخارجيين، ورئيس المراجعة الداخلية، ورئيس لجنة المراجعة، أو أي عضو آخر من أعضاء اللجنة كلما كان هذا ضرورياً فيما يتعلق بأي أمر يقع ضمن اختصاص لجنة المراجعة.
- في حالة الإخفاق في تسوية أي خلاف قد ينشأ بين مجلس إدارة الشركة ولجنة المراجعة، تقوم هذه الأخيرة بالتأكد من إدراجه في تقرير مجلس الإدارة.
- ضمان تحقيق التنسيق بين أنشطة المراجعة الداخلية والخارجية.
- توجيه اهتمام كاف لمتطلبات "هيئة السوق المالية" المتعلقة بقواعد التسجيل.
- الإشراف على أي تحقيق بشأن الأنشطة التي تدخل ضمن نطاق عملها، والقيام بدور المحكمة.
- دراسة أية أمور أخرى ذات صلة والتي يحيلها مجلس الإدارة إليها.
- عمل مراجعة سنوية لعمل لجنة المراجعة واختصاصاتها المشار إليها ورفع توصياتها إلى مجلس إدارة الشركة، وذلك لضمان أداء اللجنة لمهامها على أكمل وجه وبفاعلية تامة واقتدار.
- إذا حصل تعارض بين توصيات لجنة المراجعة وقرارات مجلس الإدارة، أو إذا رفض المجلس الأخذ بتوصية اللجنة بشأن تعيين مراجع حسابات الشركة وعزله وتحديد أتعابه وتقييم أدائه أو تعيين المراجع الداخلي، فيجب تضمين تقرير مجلس الإدارة توصية اللجنة ومبرراتها، وأسباب عدم الأخذ بها.

## موجز أهم ما قامت به لجنة المراجعة خلال العام ٢٠٢٤ م :

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة للعام ٢٠٢٤م.
- مراجعة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تقارير المراجعة الداخلية.
- مراجعة جميع صفقات الأطراف ذات الصلة كما حدتها النظم والقواعد واللوائح المطبقة.
- مراجعة مدى فاعلية عملية تحديد المخاطر الهامة لنشاط الشركة وتقييمها وإعداد التقارير عنها، وأسلوب إدارة الشركة لتلك المخاطر، ورفع التوصيات المناسبة في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على القوائم المالية الأولية والسنوية للعام المالي المنتهي في ٣١/١٢/٢٠٢٤م وملاحظات المراجع على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها، ونتائج مراجعة العام المالي للشركة مع المراجعين الخارجيين وممثلي الإدارة المناسبين، ورفع التوصية للنظر باعتمادها إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على مراجع الحسابات.
- مراجعة خطاب الإدارة الصادر من مراجع الحسابات.
- مراجعة عروض مراجع الحسابات والتوصية بتعيين مراجع الحسابات للعام المنتهي في ٣١/١٢/٢٠٢٤م.

- مراجعة تقارير الالتزام التي تعكس مدى الالتزام بالمتطلبات النظامية ومتابعة تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقارير.
- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية المهمة بما في ذلك مدى ثبات هذه السياسات سنوياً.
- فضلاً عن المسؤوليات المذكورة بعاليه، تأخذ لجنة المراجعة على عاتقها تنفيذ أي مهام أخرى يوكلها إليها مجلس إدارة الشركة، وتقدم للمجلس تقريراً دورياً عما قامت به اللجنة من عمليات فحص، وتوصياتها في هذا الشأن.
- توجيه إدارة المراجعة الداخلية بعمل تقرير لمجلس الإدارة واللجنة حسب متطلبات المادة ٧٥ من حوكمة الشركات.

## رأي لجنة المراجعة في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر

- إن الإجراءات الرقابية وفعاليتها في غاية الأهمية وتلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف الشركة، وإدارة الشركة مسؤولة عن إعداد نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية، يستند نظام الرقابة الداخلية على رؤية وتقدير إدارة الشركة لوضع نظام رقابة يتناسب مع الأهمية النسبية للمخاطر المالية وغيرها من المخاطر الكامنة في أنشطة الشركة، وبقدر معقول من التكلفة والمنفعة لتفعيل ضوابط رقابية محدودة، تم تصميم نظام الرقابة الداخلية بغرض إدارة مخاطر عدم تحقيق الأهداف وليس لتفاديها، وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية مصمم لإعطاء تأكيدات معقولة لتفادي الأخطاء الجوهرية والخسائر المتعلقة بها، إضافة لما ذكر، فإن لجنة المراجعة تراجع بشكل دوري التقارير التي تعد من المراجعين الداخليين والخارجيين، وتتضمن هذه التقارير تقييماً لكفاية وفعالية الرقابة الداخلية.
- بناء على ما ذكر لم يلفت انتباه اللجنة أية أمور تجعلها تعتقد أن هناك قصوراً جوهرياً يستلزم الإفصاح عنه، فيما يخص أنظمة الرقابة الداخلية وما له من صلة بإعداد التقارير المالية.
- وبناء على الاعمال والتقارير التي قدمت للجنة واعمال المراجعة الداخلية والخارجية فقد تكون لدى اللجنة درجة من القناعة بأن النظام الداخلي للرقابة بالشركة يعمل بفعالية مما يساعد على وضع تصور عام عن المخاطر التي قد تواجهها الشركة. ولا توجد اي احداث جوهريه وقعت خلال العام ٢٠٢٤ يستلزم الافصاح عنها.

## أعضاء لجنة المراجعة:

م	الاسم	المنصب	التوقيع
١	الأستاذ/ عيد بن فالح الشامري	رئيساً	
٢	الأستاذ/ خالد بن محمد عبدالله الخويطر	عضواً	
٣	الأستاذ/ سعد بن حمد محمد الدريس	عضواً	
٤	الأستاذ/ فراج بن سعد القباني	عضواً	



المركز الرئيسي: الرياض

ص. ب ( 609 ) - الرياض (11421) - المملكة العربية السعودية

هاتف: + 966 11 235 5555

فاكس: + 966 11 236 6666

الرقم الموحد 920002667

الهاتف المجاني: 800 122 8800